التمويل المتناهي الصغر ودوره في تحقيق التشغيل "دراسة حالة الجزائر"

د.فاطمة الزهراء خبازي
أستاذة محاضرة صنف"أ" / جامعة الجيلالي بونعامة / خميس مليانة ـ الجزائر

الملخص:

يفتقر نصف سكان العالم نحو ثلاثة مليارات من الفقراء ممن ليس لهم تاريخ ائتماني أو ضمانات أو دخل ثابت إلى فرصة الحصول على التمويل لتأمين مناصب عمل وتحسين حالتهم المادية. بحيث تتفادى البنوك التقليدية التعامل مع مثل هذه الفئات لأنها تشكل مخاطرة كبيرة بالنسبة لها.

وتذهب أدبيات تمويل التنمية أن النظام المالي الصحيح يعزز النمو الاقتصادي، وأن هناك علاقة ارتباط قوية بين انعدام الوصول للخدمات المالية وبين الدخل المنخفض، وقد ظهرت مزاعم كثيرة تدعي بأن الإقراض قد يقضي على الفقر و يوفر مناصب شغل لفئات كثيرة من المجتمع. ممن لا يتمتعون بإمكانية الحصول على التمويل من مؤسسات التمويل الرسمية. ومن هنا ظهرت فكرة التمويل المتناهي الصغر، كوسيلة للقضاء على الفقر والبطالة، والسؤال الذي سنحاول الإجابة عنه من خلال هذه الورقة يتمثل في: كيف يساهم التمويل المتناهي الصغر في زيادة التشغيل بالجزائر و ما هي سبل تطويره؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة نتناول المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية التمويل المتناهي الصغر.

المحور الثاني: سياسات التشغيل في الجزائر.

المحور الثالث: واقع التمويل المتناهي الصغر في الجزائر وسبل تطويره.

المحور الأول: ماهية التمويل المتناهي الصغر.

سنحاول في هذا الصدد التعرف على المفاهيم المتعلقة بالتمويل المتناهي الصغر ، وذلك على النحو التالي:

أولا: مفهوم التمويل المتناهي الصغر:

حسب تعريف مجلة الإيكونوميست فان التمويل الصغير: " قد يعني أي شيئ يتراوح ما بين حفنة من الصدقات التي يوزعها رجل دين في قرية وما تقدمه البنوك الحكومية واتحادات الإقراض لعملائها الأقل تأثيرا"[١] و يقصد بالتمويل متناهي الصغر* أيضا الخدمات والمنتجات المالية المختلفة التي تستهدف الفئات ذات الدخل المحدود والمنخفض. وتشمل هذه الخدمات

الإقراض والتأمين والادخار وتحويل الأموال بما يلاءم احتياجات وقدرات هذه الفئات . وقد أثبتت تجارب الدول النامية في مناطق مختلفة من العالم أن ذوي الدخل المحدود والمنخفض لديهم جدارة ائتمانية عالية وتتعدى نسبة سدادهم للقروض ٩٥ إلى ٩٨ بالمائة[٢].

لم يكن لكلمة الانتمان المتناهي الصغر وجود قبل السبعينيات من القرن العشرين. وقد صارت الآن كلمة شائعة بين ممارسي التنمية. وصارت الكلمة تعني كل شيئ لكل أحد، فلا يصدم أي انسان إذا ما استخدم أحد كلمة الائتمان المتناهي الصغر لتعني الائتمان الزراعي، أو الائتمان الريفي، أو الائتمان التعاوني، أو الائتمان الاستهلاكي، أو الائتمان من المدخرات ومؤسسات الاقراض، أو اتحادات الاقراض، أو من مقرضي المال.[٣] وتنصف في هذا الاطار القروض المتناهية الصغر كما يلي:[٤]

١. القروض التقليدية غير الرسمية المتناهية الصغر(مثال ذلك قروض مقرضي المال ودور الرهن، والقروض من الصدقاء والأقارب، والقروض الاستهلاكية في السواق غير الرسمية...)
٢. القروض المتناهية الصغر المؤسسة على المجموعات التقليدية غير الرسمية (مثال: تونتن، وسو سو،وروسكا...)
٣. القروض المتناهية الصغر القائمة على أنشطة، والتي تمنحها البنوك التقليدية أو المتخصصة (مثال: القروض الزراعية، وقروض الماشية، وقروض المزارع السمكية، وقرض الغزل اليدوي...)
٤. القوض الريفية من خلال البنوك المتخصصة.
٥. القروض التعاونية المتناهية الصغر (الائتمان التعاوني، والاتحاد الائتماني، ومؤسسات والادخار والقرض، وبنوك الادخار...الخ)
٦. القروض الاستهلاكية المتناهية الصغر.
٧. القروض المتناهية الصغر القائمة على شراكة البنوك والمنظمات غير الحكومية.
٨. القروض المتناهية الصغر على نمط جرامين أو قروض جرامين المتناهية الصغر.
٩. أنماط أخرى من قروض المنظمات غير الحكومية المتناهية الصغر.
١٠. أنماط أخرى من القروض المتناهية الصغر من غير المنظمات غير الحكومية، وغير المصحوبة بضمانات اضافية.

ونشير في هذا الاطار الى ضرورة التفرقة بين التمويل المتناهي الصغر والاقراض المتناهي الصغر، بحيث يعتبر الاقراض المتناهي الصغر جزءا من قطاع التمويل المتناهي الصغر. بحيث يتضمن منح خدمات الاقراض الى أصحاب المشاريع ذوي الدخل المتدني. بينما يتضمن التمويل المتناهي الصغر؛ الاقراض، التوفير*، إضافة الى الخدمات المالية الأخرى مثل التأمين وتحويل الأموال. مما يدل على أهمية التمويل المتناهي الصغر على اعتبار أنه خليط من الخدمات المالية المختلفة.[٥]

ثانيا: نشأة التمويل المتناهي الصغر:

اعتاد ذوو الدخول المحدودة والمنخفضة على توفير احتياجاتهم المالية من خلال المصادر غير الرسمية، حيث أن المؤسسات المالية الرسمية لا تستهدف هذه الفئات من المجتمع. ولتوفير احتياجاتها المالية، اعتمدت هذه الفئات على سبيل المثال على الأشخاص الذين يقرضون الأموال بفوائد مبالغ فيها أو على ما يتعارف عليها بـ "الجمعيات".* التي تعتمد على اتفاق مجموعة من الأفراد على ادخار مبلغ ثابت دورياً لفترة زمنية محددة على أن يحصل كل فرد من المجموعة على إجمالي المبلغ المدخر وفق جدول مسبق متفق عليه بينهم، ولكن مثل هذه "الجمعيات" لا تتوفر دائماً وفي الأوقات الهامة بالنسبة لهذه الفئات.

في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، ظهرت برامج الإقراض المدعمة من قبل الحكومة والتي استهدفت صغار المزارعين في المقام الأول. ومع بداية السبعينيات من القرن الماضي، ظهرت تجربة الدكتور محمد يونس في بنجلاديش حيث تم تأسيس عدد من مؤسسات التمويل الصغير المشهورة مثل بنك غرامين وبنك سول في بوليفيا ونظام unit desa في بنك راكيات الاندونيسي/ وغيرهم من مؤسسات التمويل الصغير. في أواخر الثمانينات من القرن الماضي قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بتقديم الدعم الفني والمالي لكلٍ من البنك الوطني للتنمية وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية لتقديم الإقراض متناهي الصغر لمحدودي ومنخفضي الدخل النشطين اقتصادياً والمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر . ومع نجاح هذين البرنامجين، توالى دخول عدد كبير من الجمعيات لتقديم الإقراض متناهي الصغر بدعم مالي وفني من عدد كبير من الجهات المانحة.

وفي عام ١٩٩٥ أسس البنك الدولي المجموعة الاستشارية لمعاونة أشد الناس فقرا "CGAP " ، برآسة نائب رئيس البنك، الخبير المصري د. اسماعيل سراج الدين. وفي شهر فبراير من عام ١٩٩٧ معقد في واشنطن قمة التمويل الصغير . وهذه القمة أعطت انطباعا بأن الكل سيستفيد من الإقراض الصغير . وأعلنت الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ م. السنة الدولية للتمويل المتناهي الصغر. وفي عام ٢٠٠٦ م فاز بنك غرامين ومؤسسه د. محمد يونس بجائزة نوبل للسلام. وقالت لجنة نوبل في حيثياتها : " لا سلام دائم من دون أن يجد الناس سبيلا لكسر طوق الفقر. والقروض المتناهية الصغر هي إحدى تلك السبل، كما أن التنمية من أسفل تخدم في تحقيق التقدم على طريق الديمقراطية وحقوق الإنسان".[٦]

ويختص التمويل الأصغر بتوفير الخدمات المالية للفئات الفقيرة ومنخفضة الدخل بما في ذلك المستهلكين وأصحاب المهن الحرة ممن لا يستطيعوا الحصول على الخدمات التقليدية للبنوك. وبالرغم من أن صناعة التمويل الأصغر في البلدان العربية لازالت في مرحلة مبكرة إلا أنها تطورت منذ وقتٍ طويل بعيدًا عن نموذج جرامين للإقراض، ففي حين ركزت العديد من مؤسسات التمويل الأصغر في أوائل التسعينيات على الإقراض الجماعي، نستطيع أن نرى الآن تحولًا نحو منهجية الإقراض الفردي في معظم بلدان المنطقة، وعلى هذا النحو تمتزج

المنتجات المالية (على الرغم من كونها تقتصر على الإقراض الأصغر للجزء الأكبر) فإنها تطورت لتشمل؛ ما وراء القروض التجارية التقليدية، وقروض المستهلك، والقروض الإسلامية، وقروض الإسكان، والقروض التي صُممت خصيصًا للشباب،[٧] وأصبح نشاط التمويل الأصغر تدريجيا البديل للبرامج الحكومية وصناديق التشغيل التي تعد أكثر الوسائل أهمية والتي من خلالها يمكن البدء في ممارسة أنشطة مدرة للدخل.

وتشمل القوى الفاعلة في مجال التمويل المتناهي الصغر حاليا، الحكومات والهيئات الخيرية والمستثمرون في المجال الاجتماعي والبنوك التجارية مثل " سيتي كورب" و" أي إن جي" التي تجتذبها إمكانيات تحقيق الأرباح والوفاء بالمسؤولية الاجتماعية للهيئات. ولا يزال في مقدور العملاء أن يمضوا إلى البنك على شاكلة جرامين، لكنهم يستطيعون أن يذهبوا أيضا إلى اتحادات ائتمان التمويل متناهي الصغر، وبنوك القطاع العام والبنوك التجارية، ومؤخرا نسبيا إلى البنوك الإسلامية التي تطبق المبادئ المالية الإسلامية مثل تقاسم المخاطر.[٨]

ثالثا: أهمية التمويل المتناهي الصغر:

تظهر أهمية التمويل المتناهي الصغر في كونه أداة لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:[٩]

أ: تشجيع التوظيف الذاتي " العمل الحر":

الحصول على قروض متناهية الصغر يمكن الأفراد من دخول عالم الشغل وذلك من خلال المشاريع الصغيرة المقدمة لمؤسسات التمويل الأصغر والتي تعتبر الوسيلة الأفضل للانتقال من حالة البطالة الى حالة من التوظيف. مما يولد لدى الأفراد الاحساس بالمسؤولية تجاه نشاط الأعمال مما يحفزهم على النجاح.

ب: انشاء وتطوير المشاريع الصغيرة:

يساهم التمويل المتناهي الصغر مساهمة كبيرة في انشاء المشاريع الصغيرة التي لا يتجاوز عدد موظفيها عشرة موظفين. وهي مشاريع غير قادرة على تقديم ضمانات وتحتاج لكثير من الدعم لبدء و توسيع نطاق أعمالها.

ج: دعم الطلب الفردي:

يساهم التمويل المتناهي الصغر في دعم الطلب المحلي من خلال مساهمتها في استبدال الائتمان التقليدي الى استهلاك. وكذا تغلبها على قيود السيولة.

رابعا: طرق التمويل المتناهي الصغر:

تنتهج مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الطرق التالية في التمويل:[١٠]

- **الإقراض الجماعي:**

و في هذا النوع من الإقراض يطلب البنك إلى المقترضين الأفراد أن يشكل مجموعة ويتحملوا مسؤولية قروض بعضهم البعض. ويعتبر بنك جرامين رائد لنموذج الإقراض الجماعي والذي

اعتمد حاليا في بلدان كثيرة. ويعتمد بنك جرامين في المحل الأول على ضغط النظراء لضمان السداد. وإضافة إلى ذلك فانه يحد من الخطر بالتوجه للمقترضات من الإناث، اللاتي يعتبرن أكثر جدارة بالثقة فيهن بسبب الروابط المجتمعية المستندة للأسرة وفي مطلع ٢٠٠٧، سجلت تقارير بنك جرامين نحو ٧ ملايين مقترض ٩٧٠ في المائة منهم نساء فقيرات وأميات من قرى نائية. ويقول البنك أنه قام منذ ١٩٧٦، بتقديم قروض قيمتها ٦ مليارات دولار بمعدل سداد يبلغ ٩٨ في المائة.

- <u>الإقراض الفردي:</u>

تقدم هذه القروض بضمانات جماعية وبشروط أكثر مرونة. هذه القروض أكبر ولا تقدم لمن يعيشون في فقر مدقع. وإنما للفقراء ذوي المهن الحرة ممن يعدون من رجال الأعمال المهرة، وفي بعض الحالات يكون لدى المقترضين قدر قليل من الضمانات. ومن الأمثلة عن المؤسسات الرائدة في مجال التمويل المتناهي الصغر هيئة "اكسيون". تعمل في أمريكا اللاتينية والكاريبي وإفريقيا وآسيا، وتمنح قروض صغيرة قصيرة الأجل تبلغ مابين ١٠٠ و٥٠٠ دولار بسعر فائدة تقول أنه يعكس تكلفة الإقراض ولا ينظر المسئولون عن القروض إلى الإمكانيات المالية للمقترض فحسب وإنما ينظرون أيضا في شهادة العملاء والجيران بشأنه. و تشجع السداد حوافز مثل إمكانية اقتراض مبالغ أكبر بصورة مطردة وفرص الحصول على التدريب في إدارة الأعمال والتدريب المهني. وقد أقيمت مكاتب الائتمان في بلدان مثل بوليفيا، لفرض السداد.

<u>خامسا:آثار التمويل المتناهي الصغر:</u>

ركزت مجمل الدراسات التي تناولت تقييم التمويل المتناهي الصغر جانب الاقراض دون التركيز على مختلف الخدمات المالية وتشير هذه الدراسات الى وجود مجموعة من الآثار على مستويات ثلاث تتمثل في:[١١]

<u>أ: على مستوى الأسرة:</u>

- يؤدي التمويل الأصغر الى زيادة دخل الأسرة، لان استخدام القروض والودائع يمكن أن يحدث تنوعا لمصادر الدخل كما في أو غندا أو يحدث نمو للمشروع كما في أوروبا الشرقية.
- توفير الخدمات المالية تمكن الزبائن من بناء وتغيير ممتلكاتهم، حيث يمكن استخدام الإقرض الأصغر للحصول على قطعة أرض أو القيان بعمليات بناء أو شراء حيوانات وسلع استهلاكية .كما يمكن استخدام القروض في الاشتثمار الذاتي مثل الاهتمام بالصحة والتعليم.
- يمكن التمويل الأصغر من ادارة المخاطر والاستفادة من الفرص بشكل أفضل. ففي بوليفيا يستخدم زبائن مجموعة "بروماجور Pro Mujer" القروض لحماية الاستهلاك عند حدوث الكوارث، متجنبين بذلك تخفيض كمية المواد التي يستخدمونها.

ب: على المستوى الفردي:

- يمكن التمويل الصغر النساء من الاختيار بشكل أفضل و المشاركة بشكل أكبر في أمور الأسرة وشؤون المجتمع بفضل ادارة الموارد وزيادة التحكم في الموارد والوصول الى المعرفة. كما يصاحب التمكين الاقتصادي نمو في احترام الذات والثقة بالنفس وزيادة بالفرص الجديدة. ففي عام ٢٠٠٢ تم انتخاب ١٠٣ سيدات من زبائن مجموعة "بروماجور" للمجالس المحلية في الهند.
- يميل وبائن التمويل الأصغر الى أن تكون لديهم مستويات مدخرات أعلى من غير الزبائن، وهذا العنصر مهم لبناء الأصول. ففي زكبابوي قام زبائن التمويل الأصغر بفتح حسابات في البنوك ومصالح البريد. وفي بيرو أدى عدم الثقة في المؤسسات الرسميةالى التوفير في مواد البناء والمخزون.

ج: على مستوى المشروع:

- ترتفع ايرادات المشروع نتيجة لخدمات التمويل الأصغر، ولكن ليس دائما كما هو متوقع، بحيث تعتبر القروض من المنقولات" أي يمكن استبدالها بشيئ آخر مساوي لها في القيمة" وتستخدم لتمويل الاحتياج الأكبر أو حيثما يتوقع الحصول على عائد أعلى. وقد أوضحت الدراسات أنه بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٩ ارتفعت بشكل عام ايرادات جميع المشروعات التي تديرها الأسر في كا من الهند والبيرو، ولكن الدراسات نفسها لم تجد أثرا على المشروعات نفسها التي تم الحصول على القرض من أجلها.
- خلق الوظائف في المشاريع الفردية عادة ما يكون ضئيلا، وبالرغم من ذلك، اذا نظرنا الى مستوى جميع المشروعات سنجد أن الزبون من داخل الأسرة عادة ما يخلق فرص عمل لغيره. فعلى سبيل المثال، خلق كل زبون للتمويل الأصغر في البيرو ثلاثة أيام عمل اضافية في الشهر للعاملين من خارج الأسرة.

المحور الثاني: سياسات التشغيل في الجزائر.

مرت سياسات التشغيل بعدة مراحل وفقا للتطور الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، وكان الهدف منها ايجاد الاجراءات الهادفة الى النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل.

أولا: المراحل الهامة لسياسات التشغيل في الجزائر

ويمكن ايجاز هذه المراحل فيما يلي:[١٢]

المرحلة الأولى:١٩٦٦- ١٩٨٠.

غداة الاستقلال اهتمت الدولة الجزائرية بقضية البطالة حيث قدرت نسبة تغطية طلبات العمل بحوالي: ٣٥,١٧ ٪ سنة ١٩٧١ م و٣١,٩١٪ سنة ١٩٧٢ م و ٣٠,٩٥ ٪ سنة ١٩٧٣ م وقدرت مناصب العمل المؤقتة بحوالي: ٤٤,٢٦ ٪ سنة ١٩٧١ م و٤٨,٢٩٪ سنة ١٩٧٢ م و ٤٧,٠٣ ٪ سنة ١٩٧٣ م وأغلبها في قطاع البناء، والأشغال العمومية. وساعد تنظيم الهجرة الى أوروبا على

التخفيف من مشكل البطالة حيث سجلت ٢٥٠٠٠٠ هجرة عمالية مع احصاء عدد المناصب الشاغرة التي قدرت بحوالي: ٧٤,٢٥٠ عرض عمل كل سنة خلال الفترة (١٩٧١- ١٩٧٣) بالاضافة الى عملية الادماج الاداري في الوظائف التابعة للقطاع العمومي.

بعد سنة ١٩٧٤ انتهجت الجزائر سياسة التنمية الشاملة عن طريق اللجوء الى تبني سياسة المخططات التنموية، ففي اطار المخطط الرباعي الأول عن طريق تكوين الجماعات العمالية على مستوى الوحدات الصناعية المشيدة سواءا عل المستوى الوطني أو على المستوى الخارجي،وقد أعطيت المؤسسات تسيير اليد العاملة والتكفل ببعض الوظائف كالنقل والخدمات المتعلقة بالصحة والسكن والتعاونيات الاستهلاكية. مما أدى الى زيادة عروض العمل وانخفاض ملموس في الطلب حيث سجل معدل سنوي يقدر بـ: ١٢٣,٣٣٠ طالبا مقارنة مع الفترة (١٩٧١- ١٩٧٣) التي كانت ٢٢٨,٢٣٣ طلب عمل.

المرحلة الثانية: ١٩٨٠ - ١٩٩٠.

تميزت هذه المرحلة بنقص ملحوظ في مستوي التشغيل تضرر منها بالدرجة الأولى الشباب ممن يفتقرون الى الخبرة والتأهيل . وفي اطار المخطط الخماسي الأول اتخذت الدولة الجراءات التالية:

- استخدام نسق لتقريم مناصب العمل في اطار القانون الأساسي للعمل، وتوحيد الامتيازات الاجتماعية الممنوحة للعمال لتقليص ظواهر عدم استقرار اليد العاملة بالاضافة الى تطوير مفهوم التكوين.
- العمل على عقلانية استخدام اليد العاملة كضبط الهياكل التنظيمية.

أدت هذه الاجراءات الى تسجيل معدلا سنويا لطلبات العمل قدره ١٥٧,٩٤٣ ومعدلا سنويا لعروض العمل قدر بـ: ١٤٩,٠٦٤ عرضا وذلك خلال الفترة (١٩٨١- ١٩٨٤). الا أن العودة الى فرض الحواجز على سوق العمل والتي يتحكم فيها الجهاز الاداري أدت الى تحقيق نتائج أقل من تلك الت كانت متوقعة.

بحلول سنة ١٩٨٥ م ازداد مشكل البطالة تعقيدا بزيادة عدد العمال القادرين على العمل بحيث تجاوز ٤,٥ مليون شخص سنة ١٩٨٥ م ليصل الى ٥,٦ مليون شخص سنة ١٩٨٩ م مما أدى الى تجاوز عدد البطالين المليون شخص سنة ١٩٨٧ م وقد تراجع انشاء مناصب عمل جديدة من ٧٤٠٠٠ سنة ١٩٨٦ م ليصل الى ٥٩٠٠٠ سنة ١٩٨٩ م. ومن أهم الاصلاحات المتخذة نذكر:

- اعطاء الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية مما أدى الى التحسن في إنتاجية العمل ورأس المال والتحكم في الشؤون المالية وبعث روح المبادرة ودراسة سوق العمل من خلال احتياجاتها وعروضها للعمل.
- ظهور صناديق المساهمة التي تتولى متابعة تنفيذ مخطط المؤسسة والرقابة بصفتها العون الانمائي للدولة لتسيير الأموال العامة. ومن خلال مساهمتها في رأس مال المؤسسات تخلق مناصب عمل جديدة.

ـ تكييف التخطيط حسب التحولات الجديدة وادماج القطاع الخاص ضمن مسيرة التنمية. *
ـ اعطاء حرية أكبر للقطاع الخاص فيما يخص تكثيف النشطة الانتاجية وانشاء مناصب الشغل.
ـ تشجيع التصدير وترقيته، من خلال التحفيزات الضريبية، والامتيازات الخاصة بإجراءات النقل ومنح بطاقات القروض وفتح مكاتب ترقية الصادرات، والغاء تأشيرة الرقابة على الصرف،وتسهيل استيراد المواد للمؤسسات. ورغم هذه الاجراءات بقي جانب التصدير جد ضعيف لقلة الانتاج النوجه للتصدير.
ـ توجيه القطاع الفلاحي الى خلق مناصب الشغل.

تميز المخطط الخماسي الثاني بتقليص في عرض العمل ابتداءا من سنة ١٩٨٤ م نتيجة التغيرات الاقتصادية التي حدثت في منتصف الثمانينات. وفي سنة ١٩٩٠ ولأول مرة في الجزائر كان الرصيد الصافي لخلق مناصب العمل سالب حيث خسرت الجزائر ١٥٠٠٠٠ منصب شغل بالمقارنة مع سنة ١٩٩٨٩ حيث انتقل عدد المشغلين من ٤,٤٣٢,٠٠٠ عامل الى ٤,٢٨٣,٠٠٠ عامل حسب إحصاء الديوان الوطني للإحصاء.

المرحلة الثالثة: (١٩٨١ـ ١٩٨٤)

رغم الاصلاحات الاقتصادية في نهاية الثمانينات الا أن استفحال الأزمة استوجب تطبيق برامج استعجالية للتخفيف من حدة البطالة والفقر من خلال برنامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي المدعوم من طرف المؤسسات المالية العالمية والاستعداد للدخول في نظام اقتصاد السوق من خلال تعميق الاصلاحات والمتمثلة في:
ـ تنظيم السوق المالي من خلال جملة من خلال اصدار قانون النقد والقرض.
ـ اعطاء ضمانات قانونية خاصة للاستثمارات المحلية أو الأجنبية.

بناءا على الاتفاق الأول بين الجزائر وصندوق النقد الدولي حصلت الجزائر على تسهيلات تعويضية بالاضافة الى سحب الجزء الخاص من احتياطاتها بما يعادل ٥٨٤ مليون دولار أمريكي كقروض مما مكنها من القيام ببرنامج خاص. الا أن عدد البطالين ازداد من ٤٣٥٠٠٠ بطال سنة ١٩٨٥ ليصل الى ١١٥٠٠٠٠ بطال سنة ١٩٩٠ م خاصة بين الفئات من دوي المستويات الثانوية والجامعية. كان ذلك من نتاج الاصلاحات التي طبقت فيما سبق منها الاصلاح الأول للتعليم العالي ١٩٧٠ م الاصلاح الثاني للتعليم العالي ١٩٧٣ م صدور تطبيق المدرسة الأساسية ٧٦ ـ ٨٠ ومشروع اصلاح التعليم الثانوي ١٩٨٤ كذلك اعداد المستمر لضبط مختلف الخرائط المدرسية، الجامعية، التكوين المهني.

لجأت الجزائر مرة أخرى الى صندوق النقد الدولي في اتفاق ثاني واتفاق ثالث. مما أدى الى اجراء اصلاحات أخرى. وقد زاد حجم الدعم بـ: ٤٠٠ مليون دولار مقسمة الى أربعة دفعات لمدة ١٠ أشهر وتمت الاستفادة من ثلاث دفعات، أما الدفعة الرابعة تم توقيفها نتيجة عدم الالتزام ببنود الاتفاق وخاصة فيما يخص تجميد الأجور والمرتبات التي عرفت زيادة نتيجة اتفاق بين

الحكومة الجزائرية والاتحاد العام للعمال الجزائريين. ومن نتائج هذا الاتفاق زيادة عدد البطالين من ١٢٦٠٠٠٠ بطال سنة ١٩٩١ م ليصبح سنة ١٩٩٢ م ١٤٨٢٠٠٠ بطال ليتزايد سنة (١٩٩٣- ١٩٩٤) من ١٧٧٠٠٠٠ الى ٢١٠٠٠٠٠ بطال. مما أجبر الحكومة الجزائرية على الشروع في تقديم اعانات وتعويضات للعائلات الفقيرة والشخاص ذوي الدخل القل من ٧٠٠٠ دج.

سنة ١٩٩٢ عادت الجزائر مجددا للمفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية من أجل الحصول على اتفاقيات جديدة. لكن ذلك لم يتم رغم التنازلات المتتالية كرفع الدعم عن ١٨ منتوج مع اجراءات تسريحات العمال وغلق بعض المؤسسات العمومية. مما دفع الى مباشرة الاصلاحات الهيكلية والتعديل الهيكلي سنة ١٩٩٤ التي كان لها أثر سلبي على مستوى النشاط الاقتصادي تمثل في زيادة البطالة وتفاقم مشكلة الفقر. حيث ارتفعت معدلات البطالة من ٢٤٪ سنة ١٩٩٤ الى أكثر من ٢٩ ٪ سنة ١٩٩٧ م. حيث قدرت نسبة البطالة بين الشباب بـ: ٨٠٪ ثلثين منهم من عديمي الخبرة وحوالي ٨٠٠٠٠ من خريجي الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة وحوالي ٣٦٠٠٠٠ أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا الى البطالة التقنية بين ١٩٩٤ و١٩٩٨ وهذا أدى الى الطلب المتزايد للعمل السنوي حيث تراوح مابين ٢٥٠٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠٠ طلب عمل سنوي.

ثانيا:سياسات مواجهة البطالة:

بلغ عدد المناصب المشغلة سنة ٢٠٠٥ حوالي: ٨٠٤٤٢٢٠ وهذا بجهود الدولة الجزائرية والفراد عبر مجموعة كبيرة ومعقدة من الهيئات الوطنية والمحلية والخاصة والجهود الذاتية للأفراد والمؤسسات الخاصة الوطنية والأجنبية بالجزائر تتوزع كما يلي:[١٣]

١ ـ الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (ESIL): مهمة هذه الهيئة هو تسيير عقود ما قبل التشغيل الخاصة بالجامعيين ومن وظائفها انشاء مناصب عمل مؤقتة بمبلغ شهري يقدر بـ: ٢٣٦٠٠٠ في انتظار فرصة التوظيف النهائي وقد تطورت المناصب خلال الفترة (١٩٩٠- ١٩٩٤) بـ ١١٠٠٠ منصب دائم و ١٦٠٠٠٠ منصب شبه دائم. وبما يعادل ١١٧٠٠ منصب دائم خلال الفترة (١٩٩٧- ٢٠٠١). وقد سمح بتوظيف ٧٢٥٠٠ سنة ٢٠٠٤.

٢ ـ عقود ماقبل التشغيل (CPE): يخص هذا الربنامج شباب حاملي الشهادات والجامعيين والتقنيين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٩ و٣٥ سنة. وقد سمح هذا البرنامج بتوظيف حوالي ٣٥٢٠ منصب دائم ٣١٢٨٥ منصب مؤقت خلال الفترة (١٩٩٨- ٢٠٠١). كما تمكن من توظيف ٥٩٧٨١ مقابل ٥٢٠٠ في سنة ٢٠٠٣.

٣ ـ التعويض عن النشاطات ذات النفع العام (IAIG): في اطار هذا الرنامج بلغت الاعانات المقدمة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠١)، ٢٢٠٠٠ مليار دينار وبمتوسط تكلفة ٣٠٠٠ دينار شهري. وفي سنة ٢٠٠٤ بلغت نسبة الزيادة في التشغيل بـ: ١٨ ٪ مقارنة بـ سنة ٢٠٠١.

٤ ـ الأشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة (TUPHIMO): يدخل هذا البرنامج في اطار البرامج التي تقوم بتسييرها وكالة التنمية الاجتماعية، دخل حيز التنفيذ

سنة ١٦٩٦ وكان الهدف من انشاءه. وقد ساهم هذا البرنامج في توفير ٦٤٠٠٠ منصب عمل خلال الفترة (١٩٩٧- ٢٠٠١) وبمتوسط سنوي يعادل ١٢٨٠٠. وفي سنة ٢٠٠٢ تم انشاء ما يقارب ٧٦٣٨ منصب عمل بزيادة قدرها ٣٤ ٪ مقارنة بسنة ٢٠٠١. أما في سنة ٢٠٠٤ تم انشاء ١٤٥٨٧ منصب شغل دائم.

٥ - المؤسسة المصغرة والقرض المصغر تحت اشراف وكالة التنمية الاجتماعية (ADS): قدر عدد المستفيدين من انشاء المؤسسات المصغرة خلال الفترة (١٩٩٧- ٢٠٠١) بـ: ٣٧,٧٥٤ فرد وبلغ اجمالي الاعانات المقدمة بـ:٦٢,٦٣٨ مليار دينار وسمحت بتوفير العمل لـ: ١٠٦,٩٥٤ منصب دائم. أما بالنسبة للقروض المصغرة فقدرت المساعدات المالية المقدمة ب: ١,٠٧٢ مليار دينار استفاد منها ٦٠٥٣ خلال الفترة (١٩٩٩- ٢٠٠١). أما في سنة ٢٠٠٢ فقد تم اعتماد ١٣٠٠ قرض مصغر بملبغ استثماري قدره ٢,٨٥ مليار دج واستطاعت توفير مايعادل ٢٠٦٠٠ منصب عمل.

٦ - انشاء أنشطة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تسعى هذه الوكالة لخلق نشاطات تقل تكلفتها عن ٤٠٠٠٠٠٠ دج وتخص هذه العملية شريحة الشباب الحائزين على مؤهلات ودخل معين. وقد دخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٧. وينتظر من هذه المؤسسات خلق ١٨٩٨٠ منصب شغل.

٧ - المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية: تم في اطار هذا البرنامج خلق ١٦٣٥٠٠ وظيفة جديدة وذلك في سنة ٢٠٠٢.

٨ - انشاء أنشطة في اطار الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة: مهمة هذا الصندوق تمويل الشركات المصغرة لذوي السن أكثر من ٣٥ سنة. بحيث مول هذا الصندوق خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠١) حوالي ٢١٧٠٨٤ شخصا بتكلفة متوسطة شهرية قدرها ٧٠٠٠ دج. وقد ساهم الصندوق الى غاية ٢٠٠٤ في رأس مال ١٦ مؤسسة مما سمح بالاحتفاظ بـ: ١٨٣٧ منصب عمل.

٩ - مخطط دعم الانعاش الاقتصادي (PSRE): سمح هذا المخطط انطلاقا من سنة ٢٠٠١ الى نهاية ٢٠٠٤ بانشاء ٧٥١٨١٢ منصب شغل. وقد التزم رئيس الجمهورية بإحداث ٢ مليون منصب عمل خلال الفترة ٢٠٠٥/ ٢٠٠٩.

١٠ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI): بلغ عدد المشاريع المصرح بها بحوالي ٣٤٨٤ مشروع سنة ٢٠٠٤. ومنذ انشاء هذه الوكالة بلغ عدد المشاريع التي دخلت فعلا في النشاط الانتاجي ٦٦١٦ بمبلغ ٧٤٣,٩٧ مليار دج و١٧٨١٦٦ منصب شغل أي ٢٧ منصب مشروع.

١١ - تطور الشغل في القطاع العمومي الصناعي: انتقل عدد مناصب الشغل خلال سنة ٢٠٠٤ من ١٧٦٤١٩ سنة ٢٠٠٣ الى ١٧٥٠١٦ بانخفاض ١٤٠٣ ٪ منصب شغل ويتعلق المر أساسا بمناصب شغل مؤقتة أنشئت لتلبية احتياجات الطلب الناجم عن زلزال ٢٠٠٣.

المحور الثالث: واقع التمويل متناهي الصغر في الجزائر وسبل تطويره:

رغم الاصلاحات المنتهجة على مستوى القطاع المالي في الجزائر، الا أن هذا الأخير لا يزال عاجزا عن تمويل النمو وتلبية احتياجات القوى الاقتصادية. فلا تزال المؤسسات الاقتصادية بحاجة الى التمويل سواء مؤسسات القطاع العام أو القطاع الخاص. ففي بداية سنة ٢٠٠٠ وصل عدد الأسر المعيشية في الجزائر حوالي ٥ ملايين أسرة وبلغ عدد منشآت الأعمال البالغة الصغر المسجلة والتي تشغل أقل من ١٠ موظفين ١٤٨٧٢٥ مؤسسة تضم ٢٢١٩٧٥ وظيفة مسجلة رسميا. أما القطاع غير الرسمي ـ الذي لا يمكنه الحصول على القروض المصرفية ـ فهوينمو باطراد ففي عام ٢٠٠٣ كان عدد العاملين فيه يقدر بـ: ١٢٤٩٠٠٠ شخص أي١٧,٢ ٪ من اجمالي العاملين في الجزائر. وينمو هذا القطاع بمعدل ٨ ٪ سنويا في المتوسط ويشكل نحو ١٣ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

أولا: مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الجزائر

يشارك في تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر عدد من الهيئات تأتي على رأسها هيئة البريد الجزائرية بالاضافة الى البرامج الحكومية الهادفة الى مساعدة المؤسسات البالغة الصغر على بدء النشاط، ومنظمات غير حكومية وشبكة من شركات التمويل التعاوني وسنحاول التعرف عليها فيما يلي:[١٤]

١. هيئة البريد الجزائرية:

تحظى هيئة البريد الجزائرية بشبكة مكونة من ٣٢٧١ مكتبا بريديا الأمر الذي يجعلها تتمتع بتغطية وطنية فريدة، وتدير ٧,١ مليون حساب بريدي جاري و ٣,٦ مليون حساب ادخار مصرفي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يبلغ حجم الودائع فيها ١٩٨ بليون دينار، وتنجز أكثر من مليون معاملة في اليوم ويبلغ حجم الودائع بها ٢٥٣ بليون دينار جزائري، وتنجز ٣١ مليون حوالة بريدية بقيمة اجمالية تبلغ ٢٣٠٠ بليون دينار. ويصل اجمالي الأموال المودعة لدى هيئة البريد الجزائرية الى ٤٥١ بليون دينار ويشكل نحو ١٢ ٪ من حجم السوق.

أنشأت هيئة البريد نظاما لإدارة الحسابات على شبكة الأنترنت. وقامت بالاستثمار في نظام البطاقات المصرفية. وبنهاية عام ٢٠٠٥، كانت الهيئة تملك أكثر من ٢٠٠ ماكينة صرف آلي ومن شأن اتفاق الشراكة الذي وقعته هيئة البريد الجزائرية وهيئة البريد الفرنسية في ٨ مايو/ أيار ٢٠٠٦ أن يؤدي الى تحسين شامل في قدرات الهيئة الجزائرية ونوعية خدماتها المالية والبريدية.

لم يمنح القانون رقم ٠٣- ٢٠٠٠ لهيئة البريد صلاحية منح القروض الا أنه اتاح لها فتح شبكة فروعها للبنوك أو شركات التمويل لتقدم اعملاءها خدماتها المتعلقة بالقروض من خلال الحسابات البريدية الجارية. كما أقامة علاقة شراكة مع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي أصبح سنة ١٩٩٧ بنكا. وحاليا تقدم فروع الهيئة أدوات ادخارية، وخدمات تحويل الأموال، وقروض الإسكان، والبطاقات المصرفية.

٢. المنظمات غير الحكومية الجزائرية:

يوجد في الجزائر نحو ١٥ منظمة غير حكومية وغير هادفة للربح يأتي على رأسها جمعية التويزة التي ظهرت كحركة سميت التويزة في سنة ١٩٦٢ تتكون من جمعيتين لا تهدفان الى تحقيق الربح. وتأسست الجمعية في سنة ١٩٨٩. وحاليا لديها ١٠ موظفين ٢٠ خبيرا متطوعا و ٦٠٠٠ عضو ويقوم تنظيمها حول أربعة أنشطة: قيادات الشباب، والتنمية، والتدريب والبحوث. وتضم الحركة أيضا جمعية (Touiza Solidarite) التي تأسست في سنة ١٩٩٥ و (Touiza Solidaridad) التي تأسست في اسبانيا عام ١٩٩٦. وأقامة تويزة ٢٦ شراكة مع منظمات أجنبية خاصة وعامة وهي تعمل بالتعاون مع السلطات الجزائرية.

يعمل القسم المعني بالتنمية في الجمعية مع خبراء تخطيط المشروعات عن طريق منح قروض صغرى ومن خلال ترتيبات خاصة بالمساندة والتدريب.حيث قدر حجم القروض الممنوحة حوالي ٤٤٥ قرضا، منح ٣٦,٦ ٪ منها للنساء.ويصل مجموع القروض الى ٣٩ مليون دينار جزائري. ويصل الحد الأدنى للقرض الممنوح ٣٥٠ ألف دينار. وتقدم القروض الى التجار المسجلين رسميا والحرفيين والمزارعين القادرين على تقديم ما يصل الى ٣٠ ٪ من قيمة القرض كضمان. بسبب القروض المتخلفة عن السداد التي قدرت بـ:٦٩ قرضا، ٨٨ قرضا متنازعا عنه وستة قروض احيلت للقضاء للفصل في النزاع حولها. وقد قررت الجمعية تجميد نشاطها سنة ٢٠٠٥ بغية تقييم نشاطها لتستأنف النشاط مرة أخرى باطار مؤسسي جديد مستعينة بشركاءها الدوليين" Credit Cooperatif الفرنسي ومؤسسة SIDI ".

٣. برامج حكومية تدار من طرف منظمات حكومية جزائرية :

انشأت الحكومة ثلاث برامج لمساندة المؤسسات الصغيرة عند بدء نشاطها. بحيث تتميز هذه البرامج بميزتين أساسيتن هما: المساندة الفنية لأصحاب العمل الحر قبل وبعد منح القروض، وتمويل بدء النشاط وهو المجال الذي عادة ما تتردد البنوك في تمويله، و تتباين هذه البرامج حسب حجم القروض الممنوحة، والأهداف الاجتماعية التي تسعى الحكومة الى تحقيقها. لكنها تستخدم نفس أسلوب التنظيم وتمنح القروض بمعدلات فائدة منخفضة واعفاءات ضريبية لبدء النشاط. وتشمل هذه الهيئات الهيئة الوطنية لتشغيل الشباب و صندوق التأمين الوطني ضد البطالة، والوكالة الوطنية لادارة القروض الصغرى. وقد تم التطرق اليها باسهاب في المحور السابق.

٤. البنوك الحكومية والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:

هناك في الجزائر ستة بنوك حكومية تساهم الى جانب الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تنفيذ البرامج الحكومية السابقة الذكر. رغم ما أسفر عنه البرنامج الحكومي الأول ـ المرتبط بهيئة التنمية الاجتماعية ـ من مشاكل.

وفي اطار الشراكة بين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) تم تدشين مشروع ضخم لتوسيع شبكة فروع الصندوق الوطني للتعاون

الفلاحي بافتتاح ٤٠ بنك تعاوني محلي في المناطق الأشد فقرا، في أربع ولايات لمباشرة منح الخدمات المالية التعاونية للفقراء في المناطق الريفية.

٥. صندوق الزكاة الجزائري:

هو مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي:

اللجنة القاعدية: وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

اللجنة الولائية: وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونين محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

اللجنة الوطنية: ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من:رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

ثانيا: الاطار التنظيمي والقانوني لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الجزائر:

تسمح القوانين الجزائرية بانشاء مؤسسات وساطة مالية بأشكال قانونية مختلفة، منها شركات مساهمة وجمعيات لا تهدف الى الربح وجمعيات تعاونية. ويمكن الحصول على التراخيص التالية:

١. ممارسة أنشطة الأعمال من خلال بنك أو شركة تمويل:

تنشأ هذه المؤسسات كشركات مساهمة مسجلة في البورصة الجزائرية، وقد تكون ملكية هذه البنوك لبنوك أجنبية. ويرخص للبنوك جميع المعاملات المصرفية بما في ذلك تلقي الودائع و منح القروض (أعمال الرهونات، التأجير التمويلي، القروض الشخصية) مع زيادة الحد الأدنى لرأس المال بـ:٢,٥ بليون دينار جزائري. أما شركات التمويل فيرخص لها جميع المعاملات المصرفية، باستثناء تلقي الودائع من الجمهور وادارة وسائل الدفع، مع زيادة الحد الأدنى لرأس المال بـ:٥٠٠ مليون دينار جزائري. وتقوم شركات الخدمات بدور الوساطة بين البنوك والعملاء محدودي الدخل.

٢. ممارسة أنشطة الأعمال من خلال منظمة غير حكومية محلية لا تخضع للوائح التنظيمية.

بناءا على الأمر رقم (٠٣-١١ OMC) يتم استبعاد من تصنيف مؤسسات الائتمان " الهيئات غير الهادفة الى الربح التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من أعضائها بشروط تفضيلية وذلك في اطار رسالتها لمقاصد اجتماعية". ويسمح لهذه المنظمات بممارسة أنشطتها دون الخضوع للرقابة المصرفية. الا أن هناك بعض القيود الواردة في الأمر رقم (٠٣-١١ OMC) من شأنها اعاقة نشاط التمويل المتناهي الصغر، فتمويل أنشطة العمال المتناهية الصغر لايمكن توصيفه كغرض اجتماعي. ويقصد بأن القروض تأتي من الأموال الخاصة أن هذه الهيئات لا يمكنها الاقتراض. ويقصد بالشروط التفضيلية أن القروض منخفضة الفائدة. هذه الشروط لاتمنع من المشاركة في هذا النشاط ولكن تحد من نموه وتهدد استدامته.

٣. ممارسة أنشطة الأعمال من خلال نظام مالي تعاوني:

تشير المادة ٨١ من قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٦ على ادخال مفهوم الاتحادات الائتمانية في القانون الجزائري، بحيث تنص على أنه :"يجوز اقامة مؤسسة تعاونية لها وضعية خاصة باسم "اتحاد ائتماني" لغرض تحصيل وجمع الأموال ومنح القروض لأعضائها فحسب. وتحدد السلطة النقدية الاجراءات اللازمة لاقامة هذه المؤسسات وقواعد الادارة والمراجعة التي يعمل بها. وعلاوة على ذلك لمجلس النقد والقرض الحق في الموافقة على تحويل بنك تعاوني أو شركة تمويل تعاونية الى شركة مساهمة. وتخضع هذه المؤسسات المرخص لها للوائح المصرفية كما هو الوضع فيما يتعلق بالبنوك وشركات التمويل التي تأسست كشركات مساهمة.

ثالثا: تطوير قطاع التمويل متناهي الصغر:

في ربيع عام ٢٠٠٦ أجريت دراسة استقصائية للسوق مولتها مؤسسة التمويل الدولية للتحقق من ديناميكية السوق وإمكانياته. أثبتت هذه الدراسة أن المناخ الاقتصادي والسياسي الحالي في الجزائر يشجع على توسيع نطاق القدرة على حصول الأفراد على الخدمات المصرفية وكذلك تطوير النظام المالي. ويشمل هذا التطوير جملة الاجراءات التالية:[١٥]

١. تحسين البيئة التنظيمية والتشريعات المصرفية:

تساهم التشريعات المصرفية في الجزائر(الأمر رقم ٠٣-١١ بشأن تنظيم النقد والقرض) اسهاما كبيرا في تطوير النظام المالي، ولاسيما فيما يتعلق بإنشاء شركات مالية متخصصة لتقديم الائتمان لمؤسسات المؤسسات الصغيرة. لكن يبدو أنه من الضروري تطبيق إصلاحات من أجل تحسين اللوائح التنظيمية وبخاصة فيما يتعلق بعمليات الإقراض ومعايير مكافحة غسل الأموال.

٢. تطوير شبكة البنوك العاملة في مجال التمويل الأصغر:

يمكن تطوير التمويل الأصغر من خلال إقامة مؤسسات تعمل في هذا المجال وتقيم بدورها شبكة من الفروع تمكنها من تغطية خدماتها في مختلف المناطق كما أن اقامة علاقة شراكة بين هذه المؤسسات و هيئة البريد الجزائرية من شأنها أيضا إدارة خدمات لعملاء. وعلى الأجل

المتوسط قد يستطيع أي بنك يتخصص في هذا النوع من التمويل أن يقدم جميع أنواع الخدمات المالية. ويمكن تحقيق أثر كبير عن طريق إنشاء شبكة من الوسطاء في المعاملات المصرفية أواستخدام الهواتف المحمولة. و يتطلب أي من الحلين إجراء بعض التعديلات التنظيمية في أقرب وقت ممكن.وأخيرا يجب عدم إغفال النهج التعاوني حيث يتلائم هذا النهج مع المناخ الاجماعي والثقافي، ولاسيما في المناطق الريفية .

٣. تعزيز دور الحكومة في مجال تطوير التكنولوجيا الحديثة:

ويشمل هذا الدور إرساء البنية الأساسية التكنولوجية اللازمة للتمويل الأصغر ويتطلب مواصلة العمل الذي تم إنجازه طوال السنوات الماضية لحساب هيئة البريد الجزائرية وتحديث البنية الأساسية التكنولوجية في القطاع المالي (نظام البطاقات المصرفية ونظام مدفوعات التجزئة ....إلخ).

٤. منح الدعم للمؤسسات الهادفة الى مكافحة البطالة:

ينبغي تحسين التدابير التي تتخذها الحكومة لمساندة مؤسسات دعم التشغيل والتي تقوم بدور هام في تشجيع روح العمل الحر في الجزائر وتمهيد الطريق أمام التمويل الأصغر. كالهيئة الوطنية لدعم توظيف الشباب (ANSEJ)، والوكالة الوطنية لإدارة القروض الصغرى (ANGEM) وصندوق التأمين الوطني ضد البطالة (CNAC) وكذا العمل على ايجاد التنسيق فيما بين هذه المؤسسات.

٥. استقطاب الاستثمار الأجنبي في مجال التمويل المتناهي الصغر:

هناك اهتمام كبير من طرف المستثمرين الأجانب بمساندة هذا القطاع . وتبدي الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف التي تتمتع بخبرة في تنمية التمويل الأصغر اهتماما كبيرا بإنشاء مؤسسات جديدة متخصصة في تمويل منشآت الأعمال البالغة الصغر (مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأروبي للاستثمار والوكالة الألمانية للتعمير) وبناء قدرات المؤسسات القائمة (الاتحاد الاوروبي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية).

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا البحث الاجابة على اشكالية محورية تمثلت في أثر التمويل المتناهي الصغر على التشغيل في الجزائر وذلك من خلال التطرق الى ماهية التمويل المتناهي الصغر، وذلك بالتعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالتمويل المتناهي الصغر، نشأته، أهميته وآثاره وأهم الطرق المتبعة في هذا النوع من التمويل. كما تم التطرق الى سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من ، بحيث ألقينا الضوء على أهم العقبات التي واجهتها السلطات في سبيل تحقيق مستوى ملاءم لتشغيل اليد العاملة وأهم السياسات المنتهجة لمكافحة ظاهرة البطالة.

كما تناولنا في هذه الدراسة واقع التمويل المتناهي الصغر في الجزائر وسبل تطويره. باعتباره يشكل أحد أهم الآليات المتبعة لتمويل المشروعات المتناهية الصغر ومساعدتها على بدء النشاط، وتوفير منصب شغل جديدة.

أولا : النتائج.

- التمويل المتناهي الصغر هو تقديم خدمات مالية بمبالغ صغيرة لأصحاب الدخول المنخفضة والمشروعات المتناهية الصغر. ويشارك في تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر عدد من الهيئات تأتي على رأسها هيئة البريد الجزائرية بالاضافة الى منظمات حكومية وغير حكومية هدفها الأساسي هو مساعدة المؤسسات البالغة الصغر على بدء النشاط، بالاضافة الى شبكة من شركات التمويل التعاوني.
- شهد قطاع التمويل المتناهي الصغر تطورا كبيرا منذ سنوات الخمسينات من القرن العشرين وحاليا يشكل أحد أهم الآليات المنتهجة لمكافحة الفقر والبطالة.
- تعتبر المؤسسات التي تنشط في قطاع التمويل المتناهي الصغر في الجزائر؛ من الآليات المساعدة على انشاء المؤسسات المتناهية الصغر.

ثانيا: التوصيات.

- تطوير وتحسين الخدمات الممنوحة من طرف هيئة البريد الجزائرية، والعمل على جعل مكاتبها مفتوحة في المناطق الفقيرة.
- تشجيع وتطوير التمويل التعاوني وذلك في اطار تكملة الجهود التي يقوم بها برنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- توفير التدريب لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر وتشجيع الشفافية المالية،
- منح إمتيازات في شكل اعفاءات ضريبية للتشجيع على فتح فروع في المناطق التي لا تتواجد بها مثل هذه المؤسسات. وكذا القضاء على العقبات القانونية التي لاتتماشى مع التطور الحاصل في هذا القطاع، ولاستقطاب مؤسسات القطاع الخاص.

المراجع:

- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، التمويل الأصغر في الجزائر الفرص والتحديات، يونيو/حزيران، ٢٠٠٦.
[٢] - إينا كوتا، التمويل المتناهي الصغر توجيه العمل المصرفي لخدمة الفقراء، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٤٤، العدد ٣، يونيو ٢٠٠٧.
[٣] - حميد وش على، التنمية البشرية وقضايا التشغيل مع الاشارة للجهود الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية،جامعة سعد دحلب جامعة البليدة، العدد ٠، ٢٥- ٢٧ أفريل، ٢٠٠٦.

[٤] ـ عبده سعيد اسماعيل، أدبيات التمويل الصغير عرض ونقد ٢٠٠٨.
[٥] ـ كنالي ، روزاريا ريتا، الائتمان الصغير في النظم الاقتصادية المتقدمة كطريق ثالث" تأمل نظري" ، ادارة الدراسات الاقتصادية، جامعة نابولي " بارثينوبي"، ايطاليا، ٢٥ فبراير ٢٠١٠.
[٦] ـ ماركو اليا، التمويل المتناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية ، ترجمة فادي قطان، كلية الادارة جامعة تورينو، ٢٠٠٦.
[٧] ـ مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٦، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، الطبعة الثانية، لبنان، ٢٠٠٧.
[٨] ـ مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن، ٢٠٠٩.
[٩] ـ ماضي بلقاسم، أمال خدادمية، أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف/ المسيلة، ١٦ نوفمبر ٢٠١١.
[٩] ـ مونيك كوهان، المساعدة في تحسين فعالية الجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، واشنطن، موجز الجهات المانحة رقم ١٣/ يوليو ٢٠٠٣.

مراجع الكترونية:

[١٠] ـ التمويل متناهي الصغر، على الخط: https://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/micro_pages/laws_micro.htm ، تاريخ الاطلاع: 2018 /11/01.
[١١] ـ قطاع التمويل الأصغر العربي يتشارك معلومات العملاء للسيطرة على الإقراض المتعدد، على الخط: https://www.microfinancegateway.org ، تاريخ الاطلاع: 2018/11/01.
[١٢] ـ مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، استراتيجيات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر، على الخط: https://www.google.dz/search?dcr=0&q، تاريخ الاطلاع: 2018/11/19.

---

[١] عبده سعيد اسماعيل، أدبيات التمويل الصغير عرض ونقد، ٢٠٠٨، ص:٣.

[٢] التمويل متناهي الصغر، على الخط: https://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/micro_pages/laws_micro.htm ، تاريخ الاطلاع: 11/01/ 2018.ص:١.

[٣] مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٦، الدار العربية للعلوم . ناشرون، الطبعة الثانية، لبنان، ٢٠٠٧، ص:٢٠١.

[٤] مجدي سعيد، مرجع سابق، ص:٢٠٢.

*يطلق مجموعة من الباحثين الاقتصاديين وعلى رأسهم الخبير "ديل آدمز" "Dale Adams" . ممن يرون أن سلبيات التمويل المتناهي الصغر أكبر من ايجابياته . مصطلح المديونية الصغيرة على هذا النوع من التمويل. ففي رأيهم اقراض الفقراء يؤدي الى اغراقهم في المديونية.

[٥] ماركو اليا، التمويل المتناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية ، ترجمة فادي قطان، كلية الادارة جامعة تورينو، ٢٠٠٦، ص: ٧.

* وقد أثبتت الأدلة على أن التوفير للفقراء هو في نفس درجة أهمية الاقتراض. كما أن تحويل الأموال خدمة هامة أخرى، فالأموال التي يحولها المهاجرون الى أقاربهم في الوطن آخذة في النمو السريع وعادة ما تتم ادارتها بترتيبات غير رسمية غالبا ما تشكل خطورة، كما ان ادارتها من طرف شركات التحويل في ظل غياب المنافسة في العديد من الدول النامية يجبر المهاجرين على دفع عمولات مرتفعة. هذا فيما يخص الخدمات المالية التي توفرها مؤسسات التمويل المتناهي الصغر. مع العلم أنها تمنح خدمات أخرى غير مالية كالتدريب والاستشارات والتي تخرج عن نطاق مفهوم التمويل المتناهي الصغر.

[٦] مجدي سعيد، مرجع سابق، ص: ٩.

[٧] قطاع التمويل الأصغر العربي يتشارك معلومات العملاء للسيطرة على الإقراض المتعدد، على الخط:
https://www.microfinancegateway.org، تاريخ الاطلاع:2018/11/01، ص:١.

[٨] إينا كوتا، التمويل المتناهي الصغر توجيه العمل المصرفي لخدمة الفقراء، مجلة التمويل والتنمية يونيو ٢٠٠٧، المجلد ٤٤، العدد ٣،ص: ٤٤.

[٩] كنالي ، روزاريا ريتا، الائتمان الصغير في النظم الاقتصادية المتقدمة كطريق ثالث" تأمل نظري" ، ادارة الدراسات الاقتصادية، جامعة نابولي " بارثينوبي"، ايطاليا، ٢٥ فبراير ٢٠١٠، ص: ٥.

[١٠] إينا كوتا، مرجع سابق،ص: ٤٥.

[١١] مونيك كوهان، المساعدة في تحسين فعالية الجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، واشنطن، موجز الجهات المانحة رقم ١٣/ يوليو ٢٠٠٣، ص ص:٢.١.

[١٢] مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن، ٢٠٠٩ م،ص ص: ١٦٤. ١٨٠.

[١٣] انظر في ذلك:

. حميد وش على، التنمية البشرية وقضايا التشغيل مع الإشارة للجهود الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية،جامعة سعد دحلب جامعة البليدة، العدد ٠ ، ٢٥. ٢٧ أفريل ٢٠٠٦،ص ص:١٨٦. ١٩٢.

. ماضي بلقاسم، أمال خدادمية، أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف/ المسيلة، ١٦ نوفمبر ٢٠١١، ص ص:١٣. ١٦.

[١٤] انظر في ذلك:

. المرجع السابق، ص:١٩٣.

. مفيد عبد اللاوي،ناجية صالحي، استراتيجيات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر، على الخط:
https://www.google.dz/search?dcr=0&q، تاريخ الاطلاع:2018/11/١٩، ص:٦.

[١٥] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، التمويل الأصغر في الجزائر الفرص والتحديات، يونيو/حزيران، ٢٠٠٦، ص ص: ٢.١.